بين إعلان الدولة الفلسطينية والإعتراف بإسرائيل

الدكتورة أحلام بيضون

نسمع مؤخرا أخبارا حول نية قيادات فلسطينية التقدم بطلب إلى الأمم المتحدة لإعلان الدولة الفلسطينية. وكان قد حصل أن أعلن رئيس السلطة الفلسطينية السابق ياسر عرفات قيام الدولة الفلسطينية على أثر اتفاق أوسلو. إن ذلك يقودنا إلى طرح بعض الأسئلة حول مجريات الأمور بين السياسة والقانون. والإجابة على تلك الأسئلة تتطلب الذهاب إلى البداية، أي إلى أول الأحداث التي واكبت المأساة الفلسطينية، محاولين دراسة الطبيعة القانونية لما صدر من مقررات دولية(**ثانيا**)، على ضوء مفهوم الدولة في القانون الدولي(**أولا**)، وصولا إلى ما ينبغي أن تكون عليه طبيعة الصراع(**ثالثا**).

أولا: مفهوم الدولة في القانون الدولي:

لن نعيد هنا ما هو معلوم لدى جميع أصحاب الإختصاص، ومعلوم أيضا لدى فئات واسعة من المجموعات المثقفة، بأن الدولة هي مجموعة من الأفراد يعيشون على أقليم جغرافي واحد بصورة مستمرة، يربطهم تاريخ واحد ومصير واحد، وإرادة عيش مشتركة، وقد أختاروا لنفسهم قيادة منهم لتجسد إرادتهم بالإستقلال. يرتبط تجسيد هذا التعريف بسياسة دولية من شأنها الإعتراف بقيام تلك الدولة ومنحها العضوية الدولية، وما يتبع ذلك من حقوق وواجبات.

طبعا الأمر يتعلق بمجموعات وطنية لم يسبق أن تشكلت في دولة بالمعنى الغربي للكلمة بالحدود المطالب بها وبشكل الحكم المطلوب. يختلف الأمر بالنسبة للمجموعات التي سبق وتشكلت في دول وتريد الإنفصال أو الإستقلال، وإن كان الأمر يخضع هنا أيضا لإعتبارات السياسات الدولية.

فيما يتعلق بموضوعنا، التعريف الوارد ينطبق على المجموعات التي كانت تقطن فلسطين، مهما كان انتماؤها الديني أو العرقي حين كانت تلك البلدان لا تزال تشكل قسما من الأمبراطورية العثمانية.

يعطي القانون الدولي لتلك المجموعات الحق في تقرير المصير. عبر القرن العشرين تجسدت ممارسة هذا الحق من خلال إقامة دولة ذات حدود وسلطة معترف بها. وكانت الحدود بشكل عام تتطابق مع حدود الأقاليم، مع زيادة أو نقصان يتوافق مع ما ارتآه المنتدبون الغربيون. كان المفترض أن يحصل الفلسطينيون على استقلالهم إسوة بغيرهم من الشعوب. طبعا ما حصل يعتبر انتهاكا لحق الفلسطينين بتقرير المصير وهذا الإنتهاك هو أحد الجرئم الدولية بنظر القانون الدولي: إن منع أي شعب بالقوة من ممارسة حقه بتقرير المصير يشكل اعتداءا والإعتداء هو أكبر الجرائم الدولية. قد يقول قائل أن الإسرائيلين يمارسون أيضا حقهم بتقرير المصير، والجواب أن ذلك لا ينطبق إلا على اليهود الفلسطينين الذين كانوا رعايا أتراك، مقيمين بشكل فعلي ومستمر على أرض فلسطين. أما المهاجرون الذين يحملون جنسيات مختلفة، فحقهم بتقرير المصير ينحصر ببلدانهم.

ثانيا: إعلان الدولة الفلسطينية،

يلعب العنصر الجغرافي دورا هاما هنا. إذ يختلف الأمر نسبة للرقعة الجغرافية التي ستقام عليها ما يسمى بالدولة الفلسطينية. فالدولة التي طالب بها الفلسطينيون كان من المفترض أن تقام فوق كامل الأراضي الفلسطينية. قرار التقسيم الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧، أعلن دولتين الدولة الإسرائيلية بحدود حددت على الخرائط المرافقة لإعلان التقسيم، والدولة الفلسطينية حددت أيضا بنفس الخرائط. طبعا القرار هو بطبيعته يشكل انتهاكا للقانون الدولي، فلا الأمم المتحدة ولا أي سلطة أجنبية أخرى هي مخولة تقسيم فلسطين أو أرض أي شعب آخر. ولكن بغض النظر عن قانونية هذا القرار، فإنه أدى إلى قيام الدولة الإسرائيلية التي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة، ولكنه لم يؤد إلى قيام الدولة الفلسطينية، بسبب رفض الفلسطينين والعرب لقرار التقسيم. إذن كان المانع في الإساس رفض الشعب المعني بالقضية لما يفرض عليه من الخارج وتمسكه بحقه في إقامة دولته المستقلة كما يكرسها القانون الدولي. بناء على هذا الواقع نظم الفلسطينيون أنفسهم بشكل متكرر للدفاع عن حقوقهم وإقامة دولتهم المستقلة. طبعا كان أهم تلك الحركات منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت عام ١٩٦٤، وقد تم الإعتراف بها كحركة تحرر وطني عام ١٩٧٤، واحتلت مقعد مراقب في الأمم المتحدة. وهذا طبعا يعني الإعتراف بأن الشعب الفلسطيني واقع تحت الإحتلال، وبأن له الحق بالمقاومة في سبيل ممارسة حقه بتقرير المصير وإعلان دولته المستقلة التي ينادي بها، والتي كانت حتى ذلك التاريخ الدولة العلمانية على كامل الأرض الفلسطينية والتي يعيش فيها المواطنون دون تمييز أي كان.

نتيجة للواقع الدولي، ولتداخلات إقليمية ودولية، ولإستعمال القوة ضد حركة التحرر الفلسطينية على الأرض الأردنية، واللبنانية، ونتيجة لممارسات بعض الفصائل، دخلت منظمة التحرير في مفاوضات دولية مع الإسرائيليين برعاية أميركية وعربية، أفرزت بشكل متتابع مجموعة اتفاقات كان أهمها اتفاق أوسلو الذي أدى بمنظمة التحرير لتعديل ميثاقها والإعتراف بالدولة الإسرائيلية. أعلن ياسر عرفات يومها قيام الدولة الفلسطينية. لم تسر الأمور على ما يرام فالدولة الفلسطينية كانت عبارة عن سلطة محلية محاصرة، تخضع مباشرة لقوات الإحتلال. سرعان ما انقسم الفلسطينيون وانظمت أكثريتهم إلى خيار المقاومة بقيادة حماس وغيرها من المنظمات الرافضة للتسويات "الإستسلامية". أثبتت الوقائع صحة ذلك، إذا استمرت إسرائيل بتقتيل الشعب الفلسطيني ومحاصرته ووضع اليد على ممتلكاته من خلال إقامة المستوطنات. لا زال الأمر كذلك اليوم سنة ٢٠٠٩، حيث اضطر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي ورث ياسر عرفات إلى الإستقالة نتيجة لخذلانه من قبل من وضع ثقته بهم من قوى دولية فاعلة وخاصة الولايات المتحدة، هو وقسم من الدول العربية. ولم تجديه نفعا مسالمته للعدو الإسرائيلي.

يتكلم بعض القادة الفلسطينيوون اليوم عن إعلان للدولة الفلسطينية بحدود عام ١٩٦٧، يتم الإعداد له ومطالبة الأمم المتحدة بمساندته. لذلك وجب السؤال عن أي دولة يتم الكلام؟ إذا كان إقليم الدولة كما ذكر بحدود عام ١٩٦٧، فهل معنى ذلك أنه سيتم اللجوء إلى القوة لتحرير هذا الأقليم؟ أو أنه سيجري انتظار الأمم المتحدة حتى تتخذ قرارا تطرد به إسرائل من الأراضي التي توسعت إليها؟ وإذا كانت الدولة الفلسطينية ستقام على أراضي عام ١٩٦٧، فهذا يتطابق مع حدود قرارا التقسيم، ويومها كان يعتبر ذلك القرار بمثابة إعلان تلك الدولة لو رضي به الفلسطينيون. كانت المشكلة أن الفلسطينيون يطالبون بالإستقلال

التام الناجز على كامل الأراضي الفلسطينية التاريخية. فإذا كانت أراضي الدولة المذكورة هي أراضي عام ١٩٦٧، فإن إعلان الدولة الفلسطينية فيه مغالطات يشترك فيها الفلسطينيون والأمم المتحدة والدول الأجنبية. فالدولة من جديد ليست سلطة أو حكومة، بل هي أرض وشعب وحكومة. إن عنصر الشعب هو الأهم بين هذه العناصر الثلاث. الشعب الفلسطيني قد أثبت شخصيته من خلال نضالاته، وأثبت أنه صاحب الحق الأوحد في فلسطين، وأثبت أنه يرفض الإحتلال، وأثبت أنه يرفض الإعتراف بالنظام العنصري الصهيوني الذي تقيمه إسرائيل في فلسطين. إن هذه الحقيقة وأهميتها هي غائبة عن بال الأمم المتحدة والدول الأقوى والعرب وحتى الفلسطينين أنفسهم، ولكنها حاضرة في ذهن الكيان الإسرائيلي وقادته فقط. لذلك هم يرتكبون الجرئم بكل أشكالها ويستعملون كل أدوات الضغط ويؤجلون كل شكل من أشكال التسوية لقاء كلمة من حماس -التي فازت بانتخابات أجريت برقابة دولية وانتزعت بذلك تمثيل إرادة الشعب الفلسطيني- وهذه الكلمة هي الإعتراف بإسرائيل. السؤال لماذا تهتم إسرائيل لذلك؟ والجواب، أن إسرائيل تعرف القانون الدولي جيدا وتعرف حقيقة طبيعتها الإحتلالية العنصرية المتناقضة مع القواعد الأساسية التي يقوم عليها ذلك القانون.

ثالثا: طبيعة الصراع

ولكن كيف تحولت الأمور بالنسبة للشعب الفلسطيني من مطالبته السلطة المنتدبة (بريطانيا) باستقلال ناجز على أرضه (فلسطين التاريخية) إلى مطالبة للتحرر من إسرائيل كيان أنشأ بطريقة غير شرعية بنظر القانون الدولي؟ وكيف تحول الفلسطينيون من رافضين لإقامة إسرائيل على قسم من فلسطين، إلى متسولين لدولة تقام على جزء من الأرض الفلسطينية؟

قلنا سابقا أن عنصر الأرض يحتل أهمية خاصة في الوضع الفلسطيني، والوضع الشرعي كان يفتر ض أن يستقل الشعب الفلسطيني على إقليمه التاريخي أي كامل الأرض الفلسطينية، ويقيم عليها الكيان السياسي الذي يرتضيه لنفسه. أما وقد حصل ما حصل، فإن الصراع يجب أن يتحول اليوم إلى مطالبة ليس بدولة فلسطينية، بل بإزالة النظام العنصري القائم في إسرائيل. إن ذلك يبدو مستحيلا وخارجا عن الطبيعة، إذ كيف لشعب أن يطالب بتغيير نظام حكم يعني شعبا آخر. الجواب سهل، فالنظام العنصري هو بحد ذاته مناف للقانون الدولي، ومناهضته في القانون سهلة، والسابقة هي نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. انطباق المثل الجنوب إفريقي على الحالة الفلسطينية هو انطباق صحيح مئة بالمئة، من خلال عدم شرعية الدولة الإسرائلية، بوصفها قوات احتلال ليس فقط لأرض عام ١٩٦٧، كما يصطلح على تسميتها، بل أيضا لكامل الأرض الفلسطينية. يضاف إلى الممارسات العنصرية التوسع بشكل مستمر من خلال وضع اليد على الأرض ومحاولة إبادة أكبر قدر ممكن من الفلسطينين. بذلك يكون النظام الإسرائيلي أكثر خطرا من نظام الفصل العنصري، كونه يجمع بالإضافة إلى العنصرية نية الإبادة أو الإبعاد للشعب الأصلي، فيتوافق بذلك مع ما فعله العنصر الأبيض بهنود القارة الأميركية.

إن ما هو قائم في فلسطين يعتبر بنظر القانون الدولي نظاما غير قانوني أكثر منه دولة، لأن القانون الدولي لا يعترف بإقامة دولة من قبل أجانب على أرض تعود لشعب آخر. هذا يعني بأن لدولة قائمة على أرض

فلسطين حتى اليوم بنظر القانون الدولي، رغم القيام الفعلي لما يسمى بدولة إسرائيل ورغم الإعتراف بها من قبل الأمم المتحدة التي كانت وراء إنشائها.

إذن الأمور تعود إلى البداية، أي المطالبة بإنشاء الدولة الفلسطينية على كامل الأرض الفلسطينية، من خلال إزالة النظام العنصري الصهيوني. ذلك يؤدي إلى نتيجة أكثر منطقية بحيث يتم الإعتراف للوافدين اليهود بالوجود على أرض فلسطين، كما يؤدي إلى استعادة الفلسطينين لحقوقهم كاملة. أما شكل الحكم فيصبح بعد ذلك شأن داخلي. والمقصود بشكل الحكم هنا إقامة دولة فيديرالية أو موحدة أو التراضي على الإنفصال في دولتين. إن تحويل الصراع إلى صراع ضد النظام من شأنه أن يؤدي إلى انضمام كل الرافضين لطبيعة النظام الصهيوني من اليهود أنفسهم، وهذا بدوره يؤدي إلى إمكانية الإنتصار على الإستبداد والظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني.